الأمم المتحدة
S/PRST/2016/17

مجلس الأمن

Distr.: General
16 November 2016
Arabic
Original: English

بيان مقدم من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٧٨١٢ التي عُقدت في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، أدلى رئيس مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون ”الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى“:

”يرحب مجلس الأمن بالخطوات التي اتخذت مؤخرا بشأن عملية السلام الخاصة بجمهورية أفريقيا الوسطى في ظل التوقيع على الاستراتيجية الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن وعلى سياسة الأمن الوطني، وخطة تطوير قوات الأمن الداخلي، واستراتيجية المصالحة الوطنية، ويدعو إلى تنفيذ تلك التدابير على وجه السرعة.

”ويعترف مجلس الأمن بإنجاز بعض المراحل الهامة المتعلقة بفترة ما بعد الانتقال، والمتمثلة في انتخاب الرئيس فوستين – أرشانج توادیرا عن طريق انتخابات سلمية وشفافة، والإسراع بتشكيل حكومة جديدة، وإنشاء الجمعية الوطنية.

”ويجدد مجلس الأمن دعمه للرئيس توادیرا ويرحب بالدور الهام الذي يضطلع به في تحقيق الاستقرار في البلد وتهيئة المجال أمام تحقيق التنمية الطويلة الأجل، بدعم من الشركاء الإقليميين والدوليين، ولا سيما بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (البعثة).

”ويشدد مجلس الأمن على أن السبيل السليم الوحيد للمضي قدما نحو توطيد السلام والانتعاش والاستقرار هو الالتزام السياسي من جانب جميع الأطراف بمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع، عن طريق أمور منها التصدي للتهميش ومعالجة الشكاوى المحلية من جميع مكونات المجتمع على كامل أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي هذا الصدد، يشير مجلس الأمن إلى الطريقة الجامعة والشاملة التي عقد

الرجاء إعادة استعمال الورق

بها منتدى بانغي وأجريت بها المشاورات الشعبية التحضيرية في عام ٢٠١٥، ويشجع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على أن تبدي نفس روح الشمول، بما في ذلك تجاه النساء والشباب والمشردين داخليا واللاجئين.

”ويسلم مجلس الأمن بأن استمرار وجود الجماعات المسلحة يمثل العقبة الأكثر إلحاحا أمام تحقيق الاستقرار والانتعاش في البلد. ويشجع المجلس سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على معالجة هذه الحالة على وجه السرعة من خلال نهج شامل، تستند فيه إلى مبادئ منتدى بانغي والنتائج التي خلص إليها، عن طريق إجراءات تشمل تعميق عملية نزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادة إدماجها وإعادتها إلى الوطن والإسراع بهذه العملية، وإجراء حوار مع ممثلي تلك الجماعات، فضلا عن التنفيذ العاجل لبرامج الإصلاح الحاسمة، ولا سيما إصلاح قطاع الأمن وتعزيز مكافحة الإفلات من العقاب، من خلال دعم آليات المساءلة الوطنية، بما في ذلك المحاكم العادية والمحكمة الجنائية الخاصة.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه العميق إزاء استمرار الحالة الهشة في جمهورية أفريقيا الوسطى، ويدين بشدة موجة تصاعد العنف وعدم الاستقرار التي شهدها ذلك البلد مؤخرا، ولا سيما في كاغا باندورو وبامباري وديكوا وبانغي، والتي قتل وأصيب خلالها العشرات من المدنيين، كما قتل أفراد من قوات الدرك الوطني.

”ويدين أيضا مجلس الأمن بشدة الهجمات التي وقعت مؤخرا ضد قوافل كانت تسير تحت حراسة البعثة، كما يدين أي اعتداءات موجهة ضد المدنيين، وأي أعمال من أعمال العنف الطائفي، والعنف الموجه ضد النساء والأطفال، وعمليات نهب مرافق المساعدة الإنسانية، ومهاجمة حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية.

”ويشير مجلس الأمن إلى أن الدولة تقع عليها المسؤولية الرئيسية عن حماية جميع السكان في جمهورية أفريقيا الوسطى، ولا سيما من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

”ويشيد مجلس الأمن بقوات سانغاري الفرنسية، التي أتمت مهمتها في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، لما قدمته من مساهمة في توفير الدعم التشغيلي للبعثة.

”ويشيد مجلس الأمن بالممثل الخاص للأمين العام، بارفيه أونانغا – أنيانغا، وبأفرقة البعثة وأفرادها. ويجدد مجلس الأمن دعوته الأمين العام إلى اتخاذ جميع الخطوات الممكنة، بالتعاون مع البلدان المساهمة بقوات أو أفراد من الشرطة في البعثة، لتعظيم القدرة التشغيلية للبعثة وقدرتها على الاضطلاع بولايتها، مع التركيز بوجه خاص على المجالات ذات الأولوية، على كامل أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى، ويدعو المجلس البعثة إلى أن تحافظ على صلابة وضعها، وفقا للولاية المنوطة بها.

”ويكرر مجلس الأمن دعوته جميع مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى إلى الامتناع عن الانخراط في أعمال تقوض السلام أو الاستقرار أو الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى أو تقديم الدعم لتلك الأعمال، ويشير إلى أن المشاركة في مثل هذه الأعمال أو تقديم الدعم لها، بما يشمل الأعمال التي تهدد أو تعرقل عملية تحقيق الاستقرار والمصالحة أو تؤجج العنف، تستوفي معايير الإخضاع للجزاءات.

”ويشدد مجلس الأمن على الدور البالغ الأهمية المنوط بدول المنطقة، جنبا إلى جنب مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، في تنفيذ نظام الجزاءات من جميع جوانبه، بما في ذلك على وجه الخصوص منع انتهاكات حظر توريد الأسلحة وحظر السفر المفروض على الخاضعين لجزاءات مجلس الأمن.

”ويشدد مجلس الأمن على ضرورة الرصد الدقيق للتطورات التي تنشأ في جمهورية أفريقيا الوسطى، وعلى الحاجة إلى إطلاعه بانتظام على آخر مستجدات الحالة هناك، بطرق منها تلقي معلومات مستكملة في الوقت المناسب من الأمانة العامة والتفاعل المنتظم مع الأمانة، ولا سيما فيما يتعلق بالمسائل الرئيسية المتصلة بتطورات الحالة وبتنفيذ ولاية البعثة.

”ويرحب مجلس الأمن بالدعم المستمر المقدم من الاتحاد الأفريقي ومن المنطقة، الذي تظل له أهمية بالغة في العمل على إرساء السلام الدائم والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، ويرحب بإنشاء فريق الدعم الدولي المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى من أجل المساعدة في حشد الدعم الدولي لأنشطة التعمير والتنمية بعد انتهاء النزاع، ولجهود بناء السلام في ذلك البلد. ويشدد المجلس كذلك في ذلك الصدد على الدور القيم الذي تؤديه لجنة بناء السلام في حشد المشورة الاستراتيجية والتشجيع على اتباع نهج أكثر اتساقا وتنسيقا وتكاملا، دعما لاحتياجات جمهورية أفريقيا الوسطى المتعلقة ببناء السلام على الأجل الطويل، ومنعا للوقوع في براثن النزاع من جديد.

”ويرحب مجلس الأمن بالزيارة التي قام بها مؤخرا نائب الأمين العام للأمم المتحدة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى قبل انعقاد المؤتمر الدولي المقبل في بروكسل (١٧ تشرين الثاني/نوفمبر٢٠١٦)، ويؤكد الدور الهام الذي سيؤديه هذا المؤتمر في الإعراب عن الدعم السياسي الراسخ من جانب المجتمع الدولي، وتأمين الموارد الضرورية لتمكين البلد من تنفيذ الأولويات الرئيسية المتعلقة بتحقيق الانتعاش والاستقرار خلال السنوات الثلاث إلى الخمس القادمة. ويشجع المجلس بقوة على تقديم مساهمات من شأنها أن تدعم الجهود الرامية إلى تلبية أهم الاحتياجات الإنسانية الأساسية للبلد، وكذلك تحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبناء مؤسساتها، بما في ذلك من خلال برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن وبرامج إصلاح القطاع الأمني، ومكافحة الإفلات من العقاب، ومشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية، تمشيا مع أولويات بناء السلام في البلد، على النحو المبين في الاستراتيجية الوطنية لتحقيق الإنعاش وتوطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى“.